



UN LIBRARY

OCT 17 1979

UN/SA COLLECTION



أمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.  
GENERAL

A/34/244  
15 October 1979

ORIGINAL : ARABIC

الدورة الرابعة والثلاثون

طلب ادراج بند اضافي في جدول اعمال  
الدورة الرابعة والثلاثين

منح مجلس الوحدة الاقتصادية العربية  
مركز المراقبة في الجمعية العامة

رسالة مؤرخة في ١٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٩ موجهة الى رئيس  
الجمعية العامة من ممثلي الاردن ، الامارات العربية المتحدة ،  
الجمهورية العربية الليبية ، الجمهورية العربية السورية ، السودان ،  
الصومال ، العراق ، الكويت ، موريتانيا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية

بالنيابة عن الدول الموقعة ادناه ، اعضاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، وبناءً على  
تعليمات من حكوماتنا ، نقترح ، استنادا الى المادة ١٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة ،  
بطلب ادراج بند اضافي في جدول اعمال الدورة الرابعة والثلاثين بعنوان " منح مجلس الوحدة  
الاقتصادية العربية مركز المراقبة لدى الجمعية العامة " .

واستنادا الى المادة ٢٠ من النظام الداخلي ، مرفق طيه مذكرة توضيحية .

(الموقعون) :

حازم نسييه (الاردن)

طلح حميدان (الامارات العربية المتحدة)

منصور رشيد الكيخيا (الجمهورية العربية الليبية)

حمود الشوفي (الجمهورية العربية السورية)

طلح احمد سحاول (السودان)

••/••

79-26118

(الموقعون) (تابع) :

محمد شريف محمد (الصومال)

صلاح عمر الخطي (العراق)

عبد الله يعقوب بشارة (الكويت)

احمد ولد سيد احمد (موريتانيا)

احمد طلي الحداد (اليمن)

عبد الله صالح الاشطل (اليمن الديمقراطية)

## المرفق

### مذكرة توضيحية

- ١ - تأسس مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بموجب اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بين دول الجامعة العربية استنادا الى القرار ٨٥ المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٥٢ ، الذي وافق بموجبه المجلس الاقتصادي العربي على مشروع هذه الاتفاقية التي دخلت حيز التنفيذ في ٣ نيسان/ابريل ١٩٦٤ . بعد ان صادقت عليها ٥ دول عربية ، وتلا ذلك تأسيس امانتها العامة التي بدأت اعمالها في حزيران/يوليه ١٩٦٤ .
- ٢ - ويضم المجلس في عضويته في الوقت الحاضر ١٢ دولة عربية . ويمثل الدول الاعضاء في المجلس وزراء الاقتصاد او التجارة او المال ، ولهم نواب من درجة لا تقل عن وكيل وزارة .
- ٣ - والامانة العامة للمجلس مقرها عمان عاصمة المملكة الاردنية الهاشمية ، ومهمتها تنفيذ ومتابعة قرارات المجلس .
- ٤ - ويتمتع المجلس بشخصية قانونية مستقلة ، ويهدف الى مايلي :
  - ( أ ) حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال بين الدول الاعضاء ، وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية ، وحرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي والنقل والترانزيت والتملك والايراث ؛
  - ( ب ) العمل على اقامة منطقة جمركية عربية موحدة بتوحيد التعريفات والتشريعات والانظمة الجمركية ؛
  - ( ج ) عقد اتفاقات تجارية واتفاقات مدفوعات مع بلدان اخرى بصورة مشتركة ؛
  - ( د ) تنسيق السياسات العربية في ميادين الزراعة والصناعة والتجارة ؛ وتوجيه التشريعات الاقتصادية وتشريعات العمل والضمان الاجتماعي ؛ وتنسيق السياسات النقدية والمالية والانظمة المتعلقة بها في اقطار مجلس الوحدة تمهيدا لتوحيد العملة النقدية ؛
  - ( هـ ) تحرير التجارة بين البلدان العربية باقامة السوق العربية المشتركة ؛
  - ( و ) العمل على تحقيق برامج التكامل الاقتصادي العربي وفقا للاهداف المبينة في ميثاق مجلس الوحدة العربية وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي .
- ٥ - ان خطة المجلس ترمي الى تدعيم السوق العربية المشتركة ، التي تضم في عضويتها ٧ دول عربية ، والتي ستصبح ١٠ دول من اول عام ١٩٨٠ ، من خلال تطهير احكامها والتطبيق السليم لاصولها ، وتوسيع نطاق عضويتها ، والتنسيق بين الخطط الانمائية الاقتصادية في كل دولة عربية ،

والعمل على وضع خطة عربية انمائية مشتركة وتوفير وسائل تحقيقها وتنفيذ ما تشتمل عليه من مشروعات، بما في ذلك التمويل اللازم لها عن طريق ضم جهود المؤسسات التمويلية العربية لوضع برنامج تمويل الخطة.

٦- ان المجلس يعمل على تنسيق التكامل الاقتصادي العربي في الاطار الخارجي عبر اهتمامه بتطورات الاقتصاد العالمي . وتشارك امانته العامة من جانبها في لجان واجتماعات ومؤتمرات المنظمات الاقليمية والدولية على السواء .

٧- وقد حصل المجلس على مركز المراقب لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب القرار ١٠٩ (٥٩-٥) المؤرخ في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٧٥ . ولامانة العامة للمجلس منذ عامين مراقب دائم في جنيف لدى مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) وفي اجتماعات الاطراف المتعاقدة لمجموعة الاتفاق العام بشأن التصريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") كما ان المجلس يشارك في اعمال مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار بموجب قرار المؤتمر ٣٠٦٧ المؤرخ في ٣٠ آذار/مارس ١٩٧٨ . وقد أبرم المجلس اتفاقية تعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي . والمشاورات دائرة حاليا لتوقيع اتفاقات تعاون بين الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية وكل من الاونكتاد ومجموعة "الغات" ومركز التجارة الدولية . كما تعد الامانة العامة للمجلس حاليا اتفاقات تعاون مع عدة منظمات اقتصادية اقليمية ، وفي مقدمتها النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية .

٨- ان منح مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مركز المراقب لدى الامم المتحدة في الوقت الحاضر ، الذي تتوجه فيه الجهود الى بحث وتخطيط فقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ، سيمكن المجلس من تحقيق اهدافه على الصعيد الاقليمي للمنطقة العربية التي تشكل منطقة حيوية لاقتصاديات العالم أجمع .